دور نظم المعرفة الأصيلة فى حل النزاعات : التصميمات الفلسفية للتحولات السياسية والسيسيولوجية فى السودان مع تطبيقات على العدالة الانتقالية

The role of the Indigenous Knowledge System IKS in Conflict Resolution /Transformation CR/T : Philosophical design for Socio-political transformation in Sudan
Transitional Justice TJ as case study

أبو القاسم غور

بروفيسور غور هو أستاذ الفلسفة والنقد وثقافة السلام في جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.

قضى الأستاذ غور حياته المهنية في العمل من أجل السلام. وهو مستشار أكاديمي لبرنامج إفريقيا بجامعة الأمم المتحدة للسلام، ومفوض حقوق الإنسان للجنة الوطنية لحقوق الإنسان في السودان، وأسس معهد الدراسات وثقافة السلام في جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.

حاصل على درجة الماجستير في الفلسفة والدكتوراه في فلسفة السلام من جامعة الخرطوم.

مقدمة : تبحث هذه الورقة بصورة حانية وبمنهج بنيوى دور نُظم المعرفة الأصيلة فى حل وتحويل النزاعات Conflict Resolution/Transformation CR/T[1] ، وسبر وظيفتها فى التحولات السياسية والاجماعية فى السودان. كما تسعى هذه الورقة الى مقاربة طبيعة التحول المنشود فى السودان بعد ثورة ديسمبر 2019م ، والتى عصفت بنظام الانقاذ الوطنى والذى امتد لفترة ثلاثين عام 1989-2019م.

تتراوح هذه الدراسة بين الفلسفة السياسية والفلسفة الاجتماعية والانثربولوجيا الثقافية، كما تتبع بتؤدة ، ورؤية نقدية فاحصة نموذج نظام الانقاذ الوطنى ، بوصفه تظام للدولة العميقة امتدت آثاره السالبة الى البنى الاجتماعية والاقتصادية ، والايدلوجية فاحدثت فيها دماراً كبيراً.

ترتكز هذه الورقة على فرضية اساسية ، وجوهرية وهى لا زالت نظم المعارف الأصيلة تحتفظ بكافة وظائفها الاجتماعية والسياسية ، لحل النزاعات ، وجبر الضرر و المصالحة فى مشروع العدالة الانتقالية ، على الرغم من ما اعتورها من تلف جراء تدخل حكومة نظام الانقاذ الوطنى وما سبقها من نظم سياسية فى البنى الاجتماعية عبر سياسات اجتماعية تفتقر الدراسات العلمية والفهم العميق للتطور التاريخى والتحولات الاجتماعية.كما تذهب الورقة الى الافتراض البائن بان ما تعرضت له نظم المعارف الاصيلة فى السودان وما تحويه من قيم وآليات لفض النزاعات قابل للاصلاح عبر منظومات تهدف الى احياء قيم التسامح ، ومعالجة بنيوية لتطبيق آليات العدالة الانتقالية التى تجمع بين المساءلة و المصالحة. بالطبع ان التحدى الحقيقى الذى تواجهة حكومة الحرية والتغير بعد ثورة ديسمبر 2019، يكمن فى نجاحها فى عملية الانتقال من خانة نظام عسكرى ، عقدى ، اشتهر بالقمع ، وكبت الحريات ، الى نظام ديمقراطى ، ينعم بالحرية والرفاهية وحقوق الانسان عبر جسر العدالة الانتقالية. لكل ذلك تطرح الورقة مشروع العدالة الانتقالية بوصفها لمسة سحرية مجربة فى البلدان الافريقية ، وجسر للانتقال يوفر للسودانين العبور الى الدولة المدنية المنشودة ، وتحقيق مشروع شعارها (حرية ، سلام وعدالة) بوصفة شعار لثورة ديسمبر.

تخلص الورقة الى حقيقة ما سيواجه الدولة السودانية من صعوبات جمة فى عمليات الانتقال ، وهى تحديات أجتماعية ، و قيمية ، وعدلية واقتصادية تحتاج الى التدقيق والبحث والمعرفة بطبيعة المشكل السودانى فى تجاوز للمارسة السياسية الى رحاب الفكر السياسى فى عالم متحول ومتغير. ان النظام السياسى الهش ، وما يعانيه السودان من حروب قبلية ، و نزاعات داخلية ، وفشل دبلوماسى طيلة ثلاثين عام تركة ثقيلة يصعب جرها من خانة الماضى الى فضاء المستقبل عبر جسر الحاضر وطموحاته.

فى الختام تطرح الورقة نموذج العدالة الاجتماعية والمصالحة السياسية كنسخة سودانية للعدالة الانتقالية .فهى نسخة ترتكز على آليات ونظم التحولات الاجتماعية المرتكزة على نظم المعارف الاصيلة ، تمتاح من التجارب الدولية والاقليمية ، تأخذ فى الاعتبار الترتيبات السياسية والاجراءات القانونية والقيمية المطلوبة لمثل هذا الانتقال.

فى مفهوم نظم المعارف الاصيلة Indigenous Knowledge System :

تشكل المعرفة العمود الفقرى وحجر الزاوية فى بناء الدولة الحديثة ، ودون المعرفة لا تتحقق كافة عمليات التنمية على الاصعدة المختلفة ، بما فى ذلك عمليات الاتقال الديمقراطى وما يشمله من موضعات راكزة فى العدالة والحكم. ترجع المعارف الأصيلة الى انماط معرفية وانساق فكرية وممارسات ثقافية تقليدية تتخلق اجتماعياً ووظيفياً صراحة أو ضمنيا لدى المجتمعات المحلية والتقليدية ، ويتم توظيفها فى ادارة كافة أوجه الحياة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والروحية.فهى بمثابة مخزون للعقل والذاكرة الجمعية للمجتمع المحدد، و يتم تناقلها وتوارثها ثقافياً ، وتراثياً ، بين الاجيال المختلفة عبر السنين بواسطة الحكايات الشعبية ، و الفولكلور ، و الحِكم ،والموسيقى ، والفنون ، والامثال..الخ .

وتشكل المعارف الأصيلة مرتكزاً فلسفياً يمكن توظيفة فى التحولات الاجتماعية ، والسياسية لدى المجتمعات التقليدية فى مشروع الدولة المدنيية الحديثة، وبناء السلام و تطبيق انماط العدالة المتصلة بالاعراف ، والقيم ، والعادات ، والتقاليد ،والاديان ،كالعدالة الانتقالية. لعل بهذا المعنى تلعب نظم التفكير المحلى دوراً اساسياً وجوهرياً فى النظام المعرفى والادارى والقانونى لمنظومة الادارة الاهلية التى سادت كافة اقاليم الدولة السودانية منذ نيله الاستقلال فى عام 1956م.غنى عن القول ان السودان بمساحته الشاسعة ، وديموغرافيته المتعددة ، وبيئتة الممتنوعة يمثل مخزوناً كبيراً لهذه المعارف الأصيلة، بيد أنها هى الاخرى لم تنج من الدمار الذى احدثته حكومة الانقاذ كدولة عميقة عبر غارات ساسية هادفة الى الكسب السياسى دون النظرر الى التنمية اللبشرية والمجتمعية. وبهذا المعنى العريض يمكن لبرنامج نظم المعارف الاصيلة الاستفادة من تجارب مماثلة فى القارة الافريقية التى فطنت الى هذه المعارف فى فترة ما بعد الاستعمار .

يرى بعض المهتمين بنظم ونظريات المعرفة ان الكتابة فى فلسفة المعارف الاصيلة تعنى أننا فى تحدى مؤسسات استعمارية كبيرة ظلت على الدوام تروج الى عمليات كنس المعارف البديلة بدعوى انها لا تنتمى الى العالم الحديث بافتراض بائر فحواة "ان الشعوب الاصيلة ، والمدافعين عن المعارف الاصيلة لم يتلقوا تعليماً أكاديمياً"2. الحقيقة العلمية هى ان المجتمعات الافريقية ظلت على الدوام حميمة العلاقة و راسخة فى جذورها الثقافية ، وان قادة تلك المجتمعات وكبار السن ظلوا على الدوام يخترعون الحلول عبر الحِكم Wisdoms ، ويؤسسون رؤى مستقبلية منطلقة من التجارب والمعارف السابقة التى تتناقلها الاجيال عبر السنين والقرون. فالادعاء القائم بعدم تلقيهم معارف أكاديمية حديثة تفيض بها نظريات المعرفة الغربية ، ليس فقط ادعاء باطل بل هو احد منظومات ما بعد الكولونيالية .ان المشروع الثقافى الكولونيالى مشروع عريض ، ومتداخل ، ينسرب عبر أحابيل الثقافة الامبريالية ونظريات المعرفة ، اذ لا زال يؤسس لمقولات ناسفة للمعارف الاصيلة فى البلدان غير الاوربية.

فى مطلع هذا القرن الحادى والعشرين استطاعت البروفسير اريكا فيشر رئيسة جامعة برلين أن تطرح مشروع ثقافى آخر مدمر للمعارف الاصيلة فى افريقيا تحت مظلة حوار الشمال والجنوب ، ثم عملت على ننشر هذا المشروع عبر المهرجانت الثقافية والابداعية فى شمال افريقيا، تحت غطاء حوار الشمال والجنوب. وجدت نظرية فيشر التى تسمى (تناسج الثقافات Cultural Interweving قبولاً واحتفاءاً منقطع النظير لدى بعض مثقفى المغرب العربي ، وذاع صيته خاصة بعد ان توسل للانسان الافريقى عبر الفرجة والاحتفالات والممارسات الشعبية والطقسية ، بيد أنه لا زال يعانى امكانية الاستزراع فى التربة الافريقية الاصيلة .فى الأصل ينطلق مشروع التناسج الثقافى للبروفسير اريكا فيشر من افتراض تفكيكى بنيوى يتجلى بائناً فى قولها " ظهر في أواخر السبعينيات وبداية التمانينيات من القرن الماضي ظهر مصطلح جديد في الغرب هو: 'مسرح المثاقفة'.

وكان يستخدم لوصف الانتاجات التي ضمت عناصر من تقاليد مسرحية أخرى، من قبيل أعمال بيتر بروك: *Orghast* التي عرضت في أنقاض Persepolis سنة 1971، و the Iks التي تحكي قصة

قبيلة إفريقية على أهبة الانقراض، والتي تم إعدادها في إفريقيا سنة 1975، ومنطق الطير (1977) التي تم استلهامها من كتابات الشيخ الصوفي فريد الدين العطار، وأدرمة dramatisation الملحمة الهندية الشهيرة 'ماهاباراطا' التي ترتبت عنها نقاشات ساخنة في عام 1985.[3] بالإضافة إلى بروك، هناك نماذج أخرى مثل عروض شكسبير التي أنجزتها أريين منوشكين بباريس -- من بينها رتشارد الثاني (1981)، ليلة حلم (1981)، وهنري الرابع (1983)--، وكذلك أعمال روبرت ولسون Knee Plays لسنة 1984، والتي أشيد بها بنفس الدرجة التي أشيد بمشروع Tadashi Suzuki المعروف باسم 'مشروع العصور القديمة'، والذي تضمن 'امرأة طروادة' (1974)، (1978)، 'الباخوسيات' (1983)، وإنجازه ل 'الأخوات الثلاث' (1985)"[4].بالطبع ان اطروحة تناسج الثقافات هى الاخرى اطلالة جديدة للمركزية الثقافية الأوربية. الحقيقة القاطعة لم تنج نظم المعارف الأصيلة فى السودان من الهجمات الكولونيالية الباكرة منذ أن مطلع القرن العشرين. لقد استطاع المستعمر الانجليزى – المصرى – التركى 1899-1956م، تأسيس آليات الادرة الاهلية Native Administration " بحلول عام 1919 كان الأمن و النظام قد استتب في جميع انحاء السودان وبدأ الإنجليز بالتفكير في وضع أقصى ما يمكن من سلطات في يد الزعامات المحلية من الشيوخ و العمد تحت إشراف الموظفين المدنيين بهدف تقليل العبء على الوافع على موظفيهم و زيادة الفعالية و ترشيد نفقات إدارة البلاد.

وفي 1928 أعطي شيوخ القبائل سلطات قضائية. وقد قام الإنجليز بدعم الشيوخ ماديا و إسباغ الهيبة عليهم سواء بالمال أو غيره كتعليم أبنائهم و توزيع كساوي الشرف عليهم. ووسعت مسئولياتهم لتشمل الاهتمام بالمنشئات المحلية و الطرق"[5].عندما نال السودان استقلاله عام 1956 م ظلت الادارة الاهلية الرافد المجتمعى العريض للحركة الوطنية ، ومنشئاً ورافدا قوياً لتنامى الطائفية السياسة مثل حزبى الامة والأتحادى الديمقراطى.لم يحظ السودان الحديث بتجربة ناقدة لهذا المرتكز الجهوى و الطائفى للخطاب السياسى.فى عام 1969م تمت تصفيت الادارة الاهلية من قبل نظام مايو 1969-1985م, واستعيض عنه بنظام الحكم الشعبى. تلك كانت ضربة قاضية للادارة الاهلية و لنظم المعارف الأصيلة فى السودان. لكن يعتبر نظام الانقاذ 1989-2019م من اكثر النظم التى استفادة من نظام الادراة الاهلية ، بتوظيفة لنظم المعارف الأصيلة فى ترسيخ سياساته الأجتماعية والاقتصادية وكسبه السياسى.

أثر حكومة الانقاذ الوطنى على البنى الاجتماعية :

بعيد استيلائها على السلطة مباشرة سعت الانقاذ فى انفاذ سياساتها الامنية ، و الاقتصادية ، والأجتماعية / الثقافية.تشير المراجع الى مؤتمر الاستراتيجية الشاملة عام 1991-1992م كوثيقة استراتيجية اعد لها لها باحكام. بالطبع ساتناول فى هذا البحث السياست الاجتماعية لحكومة الانقاذ الوطنى واثرها على نظم التفكير الأصيلة محل بحثنا هذا.لكن لا يمار أحد ان السياسات التى انتهجتها حكومة الانقاد الوطنى تجاه المجتمع والبنى المجتمعية لا يمكن تحليلها الا بعد فهم نشوء الدولة العميقة. تنقسم سياسات الانقاذ الاجتماعية الى نمطين ويندرج تحت كل نمط عدد من الاجراءت . النمط الاول : هو توظيق الادراة الاهلية ونظم المعارف الاصيلة فى التمكين الاجتماعى.

لقد عمل النظام الانقاذى بدقة على تفتيت بنية الادارة الأهلية ، وانشاء ادراة أهلية برموز قبلية ، وقيادات جديدة موالية له سياسياً، فالدولة العميقة فى السودان عملت بشدة على مستوى البنى الاجتماعية ، لانفاذ سياستها الادجتماعية. كانت حكومة الانقاذ الوطنى تدرك مدى فعالية نظم المعارف الأصيلة ومصادرها الروحية ، والدينية ، والشعائرية ، والطقوسية. لكل ذلك يمكننا اليوم النظر الى هذا النظام المتداخل بوصفة الاساس المكين للسياسات الامنية لدى حكم الانقاذ. اذ عبره تم انشاء اكبر قوى أمنية ، وعسكرية مثل الدفاع الشعبى والامن الاجتماعى.و عندما نثرت الانقاذ كنانتها لحربها المقدسة ضد دولة الجنوب تحت راية الجهاد ، كانت مفاهيم وقيم نظم المعارف الأصيلة لدى الادارة الاهلية شكلت نداء ، وأبواق، وطبول الحرب فى كل من ولايات درا فور ، وكردفان ، وجبال النوبة والنيل الأزرق والولايات الشمالية وشرق السودان، لقد تم توظيف الاناشيد والاغانى والاهازيج الشعبية وتحويرها لنشر ثقافة الحرب.استطاع نظام الانقاذ أن يتخطى الصفوة من ابناء تلك المجموعات الى مجتمعاتهم المحلية ، ليسحب البساط عن تنامى القوى الحديثة فى تلك المجتمعات.لقد ظل نظام الانقاذ يغدق بالاموال والسلطات على رجالات الادارة الاهلية ، والتى مُنحت سلطات سياسية ، و أمنية وعسكرية واسعة. لقد فطنت حكومة الانقاذ الى فعالية التصميمات الأجتماعية للتحولات الساسية لترسيخ حكمها وسط الادراة الأهلية بتوظيف نظم المعارف الأصيلة.

النمط الثانى التمكين الايديولوجى : ان الحديث بدعوى عدم تمكن الانقاذ من بناء قاعدة ايديولوحية فى السودان يفتقر للمعرفة بهذا الشأن ، اذ كانت المؤسسة الدينية ، ومؤسساتها فى الحزب الحاكم والدولة مثل وزارة الشؤون الشؤون الدينية والاوقاف وديوان الذكاة والششؤن الاجتماعية، تتوسل للمجتمع السودانى عبر الدين والدعوة وتذكية المجتمع. استطاعت الحركة الاسلامية بناء المؤسسات الدينية ، وتوظيف نظم المعارف الاصيلة فى الدعوة ، والتذكية المجتمعية .بقيام ثورة ديسمبر 2019م ، يظل الامر متروك للسياسات التى ستتبعها الحكومة ، فاما أن تتجه نحو اعادة الأعمار المجتمعى عبر سياسات تسعى الى تنمية المعارف الأصيلة والسياست الاجتماعيية وتوظيفها فى انساق الدولة المدنية الحديثة والمنفتحة على فضاء الديمقراطية ، والحرية ، وحقوق الانسان ، أو ان تذهب نحو نظام تعسفى ذو شقين هما : تجاهل نظم المعارف الأصيلة وذلك باهمال الأدارة الاهلية وتركها للتآكل التاريخى.او نسف المعارف الاصيلة بدعوى عدم ملائمتها لمنظمات الحداثة بتشكيل هجمات وغارات على الادارة الاهلية تحت غطاء محاربة الرجعية مثلما فعلت حكومة النظام المايوى . بيد ان الباحث يقترح توظيف الادارة الاهلية حاضنة نظم المعارف الاصيلة فى التصميمات الفلسفية للتحولات الاجتماعية والسياسية فى السودان المنشودة فى السودة.

يجمع هذا النموذج للعدالة الانتقالية بين المرتكزات الفلسفية لنظم المعارف الأصيلة ، والاستفادة من القيم والاعراف فى عمليات المصالحة والتسويات والمساءلة ، والمعارف الحديثة . فما يسمى بالنمط المختلط للعدالة الانتقالية هو نموذج يجمع بين الأصالة والحداثة ، ونقطة لتلاقى الجهود المحلية والجهود الدولية للانتقال من خانة الكبت ، والعنف ، والحرب ، الى خانة الديمقراطية والعدالة والسلام." .ولا تتم العدالة الانتقالية الا فى حالات بناء السلام المستدام •Peace Building.والعدالة بهذا المفهوم تشمل كافة عناصر التحول المطلوب بابعاده الاجتماعية والقانونية والقيمية والسياسية .

فهى المنظومة الاجتماعية الحاضنة لنظم المعارف الاصيلة فى السودان. فان كان سؤال الانتقال السياسى فى السودان قد أخذ من السياسات الاقتصادية مدخلاً له ، فلا مناص أن تجد تلك السياسات الاقتصادية محلها فى العدالة الانتقالية بوصفها تصميم فلسفى (قيمى) اجتماعى تعمل على التحول

الشامل.تهدف العدالة الانتقالية الى الجمع ما بين المساءلة Accountability والمصالحة Reconciliations .كما تحتوى العدالة الانتقالية على مكونات (آليات) لابد من النظر اليها بتؤدة ، وانفاذها بحذر ، بدون ذلك لا تكتمل علمية العدالة الانتقالية بوصفها احد انماط العدالة المصالحية Restorative Justice.اهم تلك الأليات هما : آليات لجان الحقائق و آليات المصالحة .لكل ذلك فى حالة اقبال السودان على مشروع العدالة الانتقالية ، لابد من العمل بدقة بغية اصلاح البنى الاجتماعية وقيمها التى تعرضت الى دمار الوظيفى طيلة فترة حكم الانقاذ.اذ فى الغالب عندما تتعرض هذه المجتمعات لهزات فى نسيجها الوظيفى الاجتماعى ، أ و تلف فى منتوجها القيمى يحتاج الاصلاح الى جهود كبيرة و دراية علمية بهذا الامر الهام.

لجان وآليات الحقائق :

هى مجموعة لجان ، تهدف الى على التحقيق فى انتهاكات حقوق الانسان فى البلد المحدد فى الزمن الماضى من ثم تقوم باعداد تقارير عن تلك الحالات .و فى الغالب تشمل لجان التقصى والحقائق ممثلين لمكونات المجتمع من قادة تقليين ، و أعيان ، وقانونيين ، وممثلين للاجهزة القضائية.فالهدف هو التوصل الى كافة الحقئق ووضعها على منضدة المصالحة. هكذا فالعملية الانتقالية عبر العدالة النتقالية كتصميم فلسفى قيمى قانونى بالغة التعقيد وتحتاج الى الحذر والعمل الجاد. ولقد شهدت القارة الافريقية منذ عام 1974 الى يومنا هذا عدداً مقدراً من لجان الحقئق فى نحو أكثر من ثمان وعشرين بما يشمل ذلك جمهورية الكنقو الديمقراطية ،وغانا ، وليبريا،والمغرب،وراوندا ، ونيجريا ، وسيراليون ، وجنوب افريقيا. لقد بات واضحاً ، ان النجاح الكبير الذى حظست به لجان الحقائق فى افريقيا يرجع الى اعتمادها على نظم المعارف الأصيلة لمعرفة الحقائق ، ومقاربة ذلك بواسة الاعراف و لاممارسات الشعبية والتقليدية.

لجان المصالحة :

لجان المصالحة هى لجان تتم وفقاً لاختصاصات آلية العدالة الانتقالية القانونية ، وفى الغالب ما يتم تكوينها من الحكماء ، والقانونيين ، والاجهزة القضائية ، وكافة المشاهير . وتعمل لجان المصالحة على

تناول حالات الانتهاك ، والبحث فى التسوية والحكم القاضى بجبر الضرر للمجموعات التى تعرضت الى الانتهاك. عمليات المصالحة تبحث عنصر المصالحة فى معناه الحقيقى ، بعد عمليات الاعتراف ، وهنا ينشأ سؤال القيم السودانية و الاعتذار ، فمن الواضح فى حالة اتجاه الدولة السودانية الى العدجالة الانتقالية فى تحولها .

فى مفهوم التصميمات الفلسفية للتحولات الاجتماعية والسياسية والعدالة الانتقالية :

التعريف الاكاديمى الشائع للعدالة الانتقاليةهو " ترجع العدالة الانتقالية الى مجموعة اجراءات قيمية ، وقانونية ، وسياسية وعمليات اجتماعية ومعايير وقرارت تهدف الى الانتقال من حالات الكبت والعنف الى السلام والديمقراطية "•.العدالة الانتقالية عبارة عن آلية تتيح تحولًا انتقاليا من جهاز استبدادي لا يوجد فيه حكم للقانون إلى نظام ديمقراطي يحترم حقوق الإنسان. والأهداف المعلنة للعدالة الانتقالية هي إعادة الكرامة للضحايا، وبناء الثقة بين الجماعات المتحاربة، وتعزيز التغيرات على مستوى المؤسسات التي يقتضيها تحقيق علاقات جديدة بين السكان، من أجل مواكبة حكم القانون، ودون إقرار الممارسات التي ترقى إلى الإفلات الكلي أو الجزئي من العقاب. وتضم الإجراءات المتعددة التي تشكل العدالة الانتقالية في العادة إجراءات "شافية" لعدالة تصالحية (لجان الحقيقة والمصالحة) مع نظام مواز لعدالة جزائية على الأخص بالنسبة لأولئك المسئولين بشكل رئيس عن الجرائم الأكثر جسامة، وأولئك الذين ارتكبوها4.فضلا عن ذلك، فان ترتيبات العدالة الانتقالية تقضي بإصلاح المؤسسات، وذلك بإعادة الهيبة لسيادة القانون، والتأكد من أن الهيئات القضائية جاهزة للقيام بدورها مستقبلا.

وفي الوقت عينه، العمل على ضمان عدم إفلات مرتكبي الجرائم خلال العهد السابق من العقاب. "لذلك، فالعدالة الانتقالية تسعى لتحقيق أهداف متعددة في أوضاع ما بعد النزاعات التي يواجه فيها من هم في الحكومة احتياجات أخرى ملحة، كنزع سلاح القوات المقاتلة، وتحسين أمن المدنيين، وتعويض الضحايا، وإنعاش اقتصاد مجتمع مدمر"6. وفى خضم العدالة الانتقالية تكون المجتمعات في حالة انتقال من حكم استبدادي ، وهي معنية أساسا بانتهاكات حقوق الإنسان الجسيمة المعروفة كالتعذيب، والإعدام دون محاكمة، والاختفاء القسري، والرق، والاحتجاز التعسفي لفترات طويلة، وكذلك "جرائم دولية" معينة

بما في ذلك الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية، والانتهاكات الجسيمة للقوانين والأعراف المنطبقة في النزاعات المسلحة، سواء أكانت ذات طابع وطني أم دولي.

العدالة الانتقالية هى مجموعة كاملة من العمليات والآليات "القضائية والقانونية والسياسية والدستورية" المرتبطة بمحاولة الدولة والمجتمع للتوصل إلى وفاق، للتعامل مع الإرث الكبير من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي حدثت في الماضي، والتي يمكن أن تسن في مرحلة تحول سياسي بين فترة عنف شديد وقمع وانتهاكات جسيمة إلى فترة استقرار سياسي. كذلك تشير مجموعة التجارب التى قامت ببها بعض الدول الى التدابير القضائية وغير القضائية بغية معالجة ما ورثته من انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان. فى الغالب تتضمّن هذه التدابير الملاحقات القضائية، ولجان الحقيقة، وبرامج جبر الضرر أشكال متنوّعة من إصلاح المؤسسات. وليست العدالة الانتقالية نوعًا "خاصًّا" من العدالة، إنّما مقاربة لتحقيق العدالة في فترات الانتقال من النزاع و/أو قمع الدولة. ومن خلال محاولة تحقيق المحاسبة وتعويض المضرورين، تقدّم العدالة الانتقالية اعترافاً بحقوق الضحايا وتشجّع الثقة المدنية، وتقوي سيادة القانون والديمقراطية.

العدالة الانتقالية كتصميم للتحول الاجتماعيى السياسى :

يرجع بعض الفلاسفة فى الغرب ازدياد العنف وتفشيه الى ما تقوم علية نظريات المعرفة الحديثة Modern epistemology فى الفلسفة الغربية من تفريق بين الذات ، والموضوع. فوى ذلك يقول الفيلسوف تيسجاى ياموموتا "تقوم نظريات المعرفة الحديثة فى المجتمع الحديث على التفريق بين الذات والموضوع ، وتوصيف الاقتصاد بانه هو التصنيع لا غير ، وتوظيف السياسة بغية بناء الدولة ، كما يبنى المجتمع بسياسة التصنيع والاستهلاك.هذا التصميمات الفلسفية والاجتماعية ، القائمة على التفريق بين الشكل والمضمون هى التى انتجت رمزية العنف الفيزيقى على المستوى التخيلى"7. لكن بالطبع هناك العديد من النظريات الت افاضت بها دراسات السلم والنزاعات فى مجال العنف والحرب والعدوان . وهى جميعها تسعى الى احداث تصميمات فاعلة لادارة النزاع النزاع ، أو حله ، أو تحويله او درء تطور النزاع الى ازمة أو كارثة .مثل النظريات الجزئية والنظريات الكلية والنظريات الهيكلية للنزاع. فبينما تذهب

النظريات الجزئية الى الافتراض البائن الى ان اسباب العنف والحرب والعدوان عميقة فى الذات ، تذهب النظريات الكلية الى الزعم بارجاع أسباب العنف والحرب الى الدولة والمجتمع.لكل ذلك تظل التحولات الاستراتيجية بابعادها الاقتصادية والسياسية ، والتحولات الاجتماعية بابعادها التاريخية والثقافية محلاً للتسؤلات فى عالم متحول لدى العديد من فلاسفة السياسة والأجتماع.

فان كانت النظرية الراسمالية و الاشتراكية ذاع صيتهما منذو تنامى الدولة الحديثة وتطورها المضطرد منذ مطلع القرن العشرين ، دون شك ان ثلاث ثورات قد اثرت على العالم منذ نهاية القرن العشرين ومطلع هذا القرن الحادى والعشرين.كما يشهد العالم اليوم تحولات تطوراً تنكنلوجيا مهولاً فى حقل الثورة السبرنية والبيوجزيئية التى تطال كافة انحاء العالم والمجتمعات. فى كتابه رؤى مستقبلية يسعى العالم الفيزيائى ميشيو كاكو الى تقسيم التقدم العلمى إلى ثلاث ثورات، وهى: الثورة المعلوماتية والثورة البيوجزيئية وثورة الكم، ويشير إلى انتهاء عصر التخصص الضيق والاختزال فى العلم، وبداية مرحلة جديدة تتصف بالتعاون المثمر بين المجالات المختلفة وتلاقح الثورات الثلاث.الا ان الترتيبات الاستراتيجية الوطنية هى الاخرى تلعب دورا كبيرا فى التحولات السياسية والاجتماعية لدى الدول. على سبيل المثال قد شهد نهاية القرن العشرين ترتيباً استراتيجيا وعسكريا ذلك بعد تحلل الاتحاد السوفياتى , وانهيار حائط برلين ، مما ادى الى نهاية الثنائية القطبية ، وانفراد الولايات المتحدة الامريكية بقيادة العالم كقوة عسكرية واقتصادية كبرى.بالطبع مثل هذا الانتقال الكبير يطال كافة انحاء العالم .

على سبيل المثال شهد فى السودان فى عام 1989 م استيلاء الجبهة الاسلامية القومية على نظام اثر انقلاب عسكرى وهى الفترة التى تسمى خكم الانقاذ الوطنى والتى امتدت لنحو ثلاثين عاماً 1989م – 2019م بعد ان تمت ازالتها بثوررة شعبية فى ديسمبر 2019 م بقيادة تحالف قوى الحرية والتغيير .الحقيقة هى ان انهيار نظام الانقاذ بتلك الصورة لا زال مثار جدل لدى العديد من المراقبين. فمن الواضح ان هذا النموذج هو نموذج انهيار السلطة لدى الدولة العميقة ، مما يؤكد انقطاع المد الثورى لقوى الحرية التغيير ، لتعمل مباضعها لاحقاً فى تفكيك الدولة العميقة. لكن فى كل الاحوال ان السؤال الحقيقى الذى طرحته ثورة ديسمبر 2019م هو سؤال امكانية تحول الدولة والمجتمع السودان من نظام

كبت الحريات ، والديكتاتورية العسكرية الى دولة مدنية قوامها الديمقراطية والحرية وحقوق الانسان.لعل نوع هذا التحول لا يقوم فقط على الأقتصاد والتصنيع ، بل يرتكز اساساً على نموذج الاحالة المجتمعية وليس الاحالة الرأسمالية.وفى هذا المضمار تعتبر العدالة الانتقالية ونظم المعرفة الاصيلة أحد اهم التصميمات الأجتماعية التى بمقدورها اذا ما تم تطبيقها تطبيقاً سليما ، أحدثت تحولاً اجماعيا و سياسياً ، وانتقالا الى مشارف وآفاق الدولة المدنية.لكن ذلك لابد من أن يتم بحذر وصبر شديدين.فان كانت المشاكل موروثة فمن الممكن اختراع الحلول ، لكل ذلك ان التصميمات الفلسفية للتحولات الاجتماعية والسياسسية ، هى اختراع لحل المشكل السودانى والانتقال الديموقراطى .

---

[1] - Conflict Resolution /Transformation CR/T

[2] - Wilson , Introduction to Indigenous Knowledge System , *American Indian Quarterly ,* Vol. 28, No. 3/4, Special Issue: The Recovery 2004

[3]For an impression of the debate see D. Williams (ed.), *Peter Brook and the Mahabharata: Critical Perspectives*, London/New York: Routledge, 1991.

[4]- فيشر ، اريكا ، تناسج ثقافت الفرجة، ترجمة خالد امين ، 2016م

[5] ويكيبيديا –محور الادراة الاهلية

• **Peacebuilding is a long-term process occurring after a violent conflict has slowed down or come to a halt.**

• The first thing that the betrayed person may seek from the betrayer is some form of restitution, putting things back as they should be.

The simplest form of restitution is a straightforward apology. Restoration means putting things back as they were, so it may include some act of contrition to demonstrate one is truly sorry. This may include action and even extra payment to the offended party.Restorative justice is also known as corrective justice.

• **Transitional justice refers to a set of moral, legal, political, and social processes, measures and decisions developed to ensure transition from repression or violence to peace and democracy**

[6] المبارك ، صلاح بحث غير منشور ، مفهوم العدالة الانتقالية ص7

7 - Yamamoto , Tetsuji, Philosophical Design for Scio- Cultural Transformation , Lanham, MD, United States, 1999